الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الإثنين**

02 **يناير** 2023

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 2 |

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# المحاكم الأميركية تستقطب الخبرة الرقمية لوزارة العدل السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.alriyadh.com/1990472

أشاد خبراء دوليون بالتحوّل الرقمي السريع الذي شهدته الخدمات القضائية في المملكة، بعد أن حققت وزارة العدل تحولاً رقمياً بلغ 100 ٪ ، لافتين إلى أن التطور الإلكتروني في خدمات وزارة العدل السعودية يعد تجربة ريادية في عملية التقاضي.

وقال مايكل دن مدير برامج الأعمال للعدالة بشركة مايكروسوفت إن وزارة العدل السعودية كانت حريصة مع بداية الجائحة، على التغلب السريع والفوري على تداعياتها، وتجاوز العوائق التي أوجدتها، لتعزيز استمرار الخدمات العدلية وضمان عدم تعطلها. وأشار إلى اكتساب عدد من المحاكم الشريكة مع مايكروسوفت حول العالم،؛ الخبرة اللازمة من تجربة وزارة العدل السعودية في إدارة الجلسات إلكترونياً، بعد أن نقلت لهم مايكروسوفت المعرفة التي اكتسبتها بالشراكة مع وزارة العدل، وذلك في محاكم الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وسيتم نقلها كذلك لمحاكم بلجيكا.

ونوّه دن إلى العمل المستمر مع وزارة العدل السعودية، لابتكار تقنيات عدلية جديدة، ونقل ذلك للعالم، حيث إن المعرفة السابقة المكتسبة من تجربة الوزارة حققت تأثيراً عالمياً كبيراً. من جهتها، ذكرت آني ديف المديرة التنفيذية لشركة تيك يونيكورن الشريك الاستراتيجي مع مايكروسوفت، أن التقاضي الإلكتروني تجربة رائدة في وزارة العدل السعودية، ونموذجاً متقدماً، يمكن الاستفادة منه في المحاكم الأمريكية.

وقالت ديف في كلمة لها خلال اللقاء: «ما تحقق من منجزات في التطور التقني للقضاء السعودي هو عمل احترافي بجودة وبراعة عالية.»

وتتضمن خدمة التقاضي الإلكتروني في وزارة العدل جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الأنظمة التي يمكن تطبيقها إلكترونياً كتبادل المذكرات وتقديم المستندات والمحررات وعقد جلسة الترافع الإلكتروني، إما بالترافع الكتابي، أو المرافعة المرئية عن بعد عبر الاتصال المرئي، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة.

يذكر أن التقاضي الإلكتروني أسهم في اختصار عمر القضية بنسبة 79 %، وارتفاع كفاءة الدوائر القضائية بنسبة 43 %، إضافة إلى جودة الأحكام بنسبة 38 %، وارتفاع رضا المستفيدين بنسبة 77 %، وتوفير 12 زيارة إلى المحاكم لأطراف الدعوى.

ويحقق التقاضي الإلكتروني جميع الضمانات القضائية التي يوفرها التقاضي الحضوري داخل المحاكم، مثل مبدأ المواجهة بين الخصوم، وعلانية الجلسات، وحق توكيل المحامين، والاعتراض بالطرق العادية وغير العادية، والاطلاع على مستندات القضية، إضافة إلى مبدأ الوقت الكافي لإبداء الدفوع والردود.

# اتفاقية بين "التعليم" و "نبراس" لمكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.alriyadh.com/1990486

وقعت وزارة التعليم واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات "نبراس"؛ مذكرة تفاهم للإسهام في الحد من انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع التعليمي، والتوعية بأضرارها.

وتسعى الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين "نبراس" والوزارة في مجال التوعية بأضرار المخدرات، وتنفيذ البرامج الوقائية من المخدرات والمؤثرات العقلية بأنواعها من خلال العمل التوعوي المشترك. وتتكامل جهود الجهات ذات العلاقة للتوعية بأضرار المخدرات وتعزيز الوقاية منها والحد من آثارها على الفرد والمجتمع، وذلك تفعيلاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

وتضطلع وزارة التعليم عبر قطاعاتها التعليمية بدور مهم ومشترك مع نبراس؛ في تطبيق خطط توعوية ونشر المنتجات التوعوية من خلال الأنشطة والإذاعات المدرسية واستثمار الشاشات والأركان التعريفية والمنصات الرقمية في المدارس والمنشآت التعليمية، في التوعية بأضرار المخدرات. وتسهم وزارة التعليم في حماية الطلاب والطالبات والمجتمع التعليمي من خطر المخدرات، بإيجاد بيئة تعليمية مناسبة، وتعزيز القيم والأخلاق الحميدة والسلوك الإيجابي في نفوس الطلبة، بما يسهم في تحصينهم، واستثمار أوقاتهم، وإكسابهم المعارف والمهارات الحياتية؛ لبناء شخصيتهم، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في التنمية المجتمعية.

من جهته، أوضح الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات "نبراس" م. هاني بن أحمد دهان بأن مثل هذه الاتفاقيات تأتي ضمن استراتيجية اللجنة بما يحقق تطلعاتها وأهدافها ضمن رؤية المملكة 2030، للعمل على الحد من آفة المخدرات، بتعاون مع وزارة التعليم لما لها من دور كبير في الجانب التعليمي التربوي.

وذكر دهان أن من أهم المحاور التي تم الاتفاق عليها؛ تطوير البرامج التوعوية الموجهة لمختلف الفئات العمرية خلال كامل الرحلة التعليمية لرفع مستوى الوعي لدى النشء من أبنائنا وبناتنا في المراحل الدراسية.

وأكد على حرص "نبراس" بتفعيل هذه البرامج التثقيفية ضمن مناشطها التعاونية في مكافحة المخدرات مع الجهات المختصة إيمانًا بأهمية أدوارها المجتمعية في التوعية الوقائية.

# إلزام الممارسين بالتأمين ضد الأخطاء الطبية.. شوال

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.al-madina.com/article/821284

علمت «المدينة» أن التطبيق الإلزامي ضد الأخطاء الطبية للممارسين الصحيين سيبدأ اعتباراً من 1 شوال المقبل. ولن يتم بعد هذا التاريخ تمكين العاملين في التخصصات المشمولة من ممارسة المهنة.

وطلبت الجهات الصحية من الإدارات ذات العلاقة اتخاذ اللازم حيال الاستعداد للبدء في تطبيق النظام الجديد في التخصصات المشمولة بالتأمين، وفقاً لقرار مجلس الوزراء الذي صدر مؤخرا ويشتمل على 18 تخصصاً هي التمريض، والصيدلة، والتخدير، والقبالة، والمختبرات، والأشعة التشخيصية، وتقنية الأشعة التشخيصية، والإسعاف (الخدمات الطبية الطارئة)، والعلاج الطبيعي، والنطق والتخاطب، والعلاج التنفسي، والتغذية (التغذية العلاجية الوريدية)، وتروية القلب، والسمعيات، وتجبير العظام، وسحب الدم، والبصريات، وفني غرف العمليات.

يذكر أن التغطية التأمينية للأخطاء الطبية تشتمل على الإصابات الجسدية والعقلية للمرضى والتي قد ترتكب من المؤمن لهم نتيجة السهو أو الإهمال أو الأخطاء المختلفة.

# توقيف 1488 متورطا في قضايا فساد

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.al-madina.com/article/821282

نفذت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» خلال العام المنصرم 2022 ما يقارب من 48,389 جولة ميدانية، فيما أجرت تحقيقات مع 3939 شخصا غالبيتهم من موظفي القطاعات الحكومية، وأوقفت خلال نفس الفترة 1488شخصا أطلق بعضهم بالكفالة لحين المحاكمة.
وأعلنت الهيئة طيلة العام عن عشرات القضايا الجنائية والأحكام الشرعية ضد المتورطين في قضايا فساد في وزارات وقطاعات مختلفة واسترداد مئات الملايين من الريالات التي ذهبت إلى جيوب الفاسدين مع صدور أحكام بالسجن والغرامات ضد كل من تورط في قضية فساد.
يأتي ذلك في إطار الجهود الكبيرة التي تقوم بها الهيئة للقضاء على الفساد وفقا لتوجيهات القيادة الحكيمة باعتبار أن الفساد عدو التنمية وأنه لا مجال للتهاون في هذا الأمر مع أي شخص كائنا من كان.
يذكر أن الهيئة تهدف إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، ومتابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة.
كما تعمل على اقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة، لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها والرفع عنها بحسب الإجراءات النظامية.

# «حساب المواطن»: نوع السكن لا يؤثرعلى الدعم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.al-madina.com/article/821277

أكّد برنامج حساب المواطن أن حالة السكن ونوعه لا يؤثران على الدعم.
وأوضح حساب دعم المستفيدين التابع للبرنامج على «تويتر» رداً على استفسار أحد المتابعين حول إمكانية إضافة عقد الإيجار لزيادة مبلغ الاستحقاق، أن حالة السكن ونوعه لا يؤثران على الدعم.
ولفت البرنامج أن الدعم يُصرف حسب معايير الاستحقاق التي تؤخذ بعين الاعتبار وهي دخل الأسرة وعدد أفرادها وأعمارهم. ولمعرفة قيمة الاستحقاق يمكن استخدام حاسبة الدعم التقديرية، وأنشئ برنامج حساب المواطن لحماية الأسر من الأثر المباشر وغير المباشر المتوقع من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، والتي قد تتسبب بعبء إضافي على بعض فئات المجتمع.
ويعمل البرنامج على إعادة توجيه المنافع الحكومية للفئات المستحقة لها بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الاستهلاك الرشيد، وتحرص المملكة على توفير كافة الخدمات والاحتياجات اللازمة بتكلفة ملائمة لجميع المواطنين، إلا أن آلية الدعم السابقة لمنتجات الطاقة والمياه شملت جميع المستهلكين، مع تفاوت استهلاكهم.
وعبر حساب المواطن، يهدف البرنامج إلى رفع كفاءة الدعم الحكومي من خلال إعادة توجيه الدعم ليركز في دعمه على الفئات الأكثر استحقاقًا، وذلك لتقليل الهدر ورفع كفاءة الاستهلاك.

# تدشين المحكمة الافتراضية للتنفيذ.. إجراءات رقمية بالكامل دون تدخل بشري

# وزارة العدل في 2022.. تشريعات متخصصة ومحاكم نموذجية وصدارة رقمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2123164

توجت وزارة العدل عامها المنصرم 2022 بمجموعة من الخدمات والمشاريع والقرارات التي كان لها الأثر النوعي على مستوى الأداء، الذي انعكس بدوره على رفع مستوى رضا المستفيدين، وأسهم في توفير الوقت والجهد عليهم، كما حصدت الوزارة المركز الأول في قياس التحول الرقمي الحكومي العاشر، بحسب هيئة الحكومة الرقمية.
وشملت الخدمات العدلية، جميع القطاعات سواء القضاء، التوثيق، التنفيذ، المصالحة، والمحاماة، وغيرها من القطاعات العدلية.
*تشريعات تعزز الحقوق*

شهد العام 2022 إطلاق عدد من التشريعات المتخصصة والأنظمة الجديدة، منها نظام الأحوال الشخصية، الذي يمثل نقلة نوعية تتعلق بصون حقوق الإنسان واستقرار الأسرة وتمكين المرأة، ونظام الإثبات الذي عزز حجية الكتابة وجعلها أساساً في إثبات الحقوق، وزيادة نسبة التنبؤ بالأحكام القضائية قبل صدورها، إضافة إلى نظام التكاليف القضائية الذي يحد من الدعاوى الكيدية والصورية، ويعزز العدالة الوقائية وتوثيق العقود.

*اكتمال التحول الرقمي في المحكمة العليا*

وبتوجيه من وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، استكملت المحكمة العليا متطلبات مشروع التحول الرقمي الكامل في المحكمة العليا، بما يختصر الوقت والجهد على المستفيدين، وينعكس بشكل إيجابي على العمل وتطويره.

*تدشين المحكمة التجارية النموذجية*

ودشّن وزير العدل المحكمة التجارية بالرياض، كمحكمة نموذجية، وفق الهوية المعيارية الموحدة والنموذج التشغيلي الحديث للمحاكم، الذي يأتي ضمن مشروع يستهدف إنشاء محاكم نموذجية في مناطق المملكة كافة. ويهدف تطبيق مشروع المحكمة النموذجية إلى تحسين وتطوير بيئة العمل في المحاكم.

*تدشين المحكمة الافتراضية للتنفيذ*

ودشن الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، المحكمة الافتراضية للتنفيذ التي تهدف إلى تسهيل الخدمات على المستفيدين، وتحقيق العدالة الناجزة وسرعة إيصال الحق لأصحابه بالتوازن مع مراعاة الحقوق الأساسية للمنفذ ضده ومصلحة المجتمع، عبر إجراءات رقمية بالكامل دون تدخل بشري بداية من تقديم الطلب، ثم التدقيق والإحالة، وإصدار القرارات، وتحصيل الأموال، وإنهاء الطلبات، ما يوفر الوقت والجهد على المستفيدين.

*»العدل» الأولى رقميًا*

وحققت وزارة العدل المركز الأول في قياس التحول الرقمي الحكومي العاشر، وذلك في ملتقى الحكومة الرقمية الذي نظمته هيئة الحكومة الرقمية.

وتهدف الجائزة إلى قياس الالتزام بالمعايير الأساسية للتحول الرقمي والإسهام في تطوير الحكومة الرقمية، وتطوير القدرات الرقمية وتركيزها على خدمة المستفيد من خلال خدمات إلكترونية ذكية.

*تدشين مركز تهيئة الدعاوى*

ودشنت وزارة العدل، مركز تهيئة الدعاوى الذي يعمل على تقديم خدمة الإسناد القضائي للدوائر القضائية، ورفع جاهزية ملف القضية؛ مما يسهم في تحسين جودة مخرجات الدوائر القضائية وسرعة إنهاء القضية.

ويهدف المركز إلى تفعيل منظومة القضاء المؤسسي، وتحسين طريقة وجودة تقديم الخدمات العدلية والوصول لمستوى عال من رضا المستفيدين، إضافة إلى رفع الكفاءة التشغيلية للمحاكم والدوائر القضائية.

*إطلاق منتج العقود الإلكترونية الموثقة*

ووجه وزير العدل، بإطلاق منتج العقود الإلكترونية الموثقة لتصبح سندات تنفيذية وأداة فاعلة في تعزيز العدالة الوقائية وحفظ حقوق أطراف العقد، بهدف إنشاء نماذج موحدة للعقود الموثقة بالتكامل مع منتجات التوثيق، وتعزيز العدالة الوقائية، وتمكين العدالة الناجزة، ودعم القطاع الحكومي والأفراد، ودعم المؤشرات العدلية، وتحقيق الريادة العالمية في نفاذ العقود.

*إطلاق 150 خدمة عبر «ناجز«*

وعززت وزارة العدل من خدماتها الإلكترونية بإتاحة المزيد من الخدمات خلال العام المنصرم 2022، إذ بلغ إجمالي الخدمات المتاحة عبر بوابة ناجز نحو 150 خدمة إلكترونية، بهدف توفير الوقت والجهد على المستفيدين، ورفع كفاءة الخدمات العدلية المقدمة للمستفيدين.

***10**آلاف جلسة قضائية يومياً*

وشهد العام المنصرم ارتفاعاً في متوسط عدد الجلسات المنعقدة عن بُعد يوميًا؛ إذ بلغ متوسطها اليوم 10 آلاف جلسة، حيث عقدت المحاكم بمختلف تخصصاتها أكثر من 2.37 مليون جلسة عن بعد وأصدرت ما يزيد على 1.1 مليون حكم.

*قواعد لتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم*

وأصدر وزير العدل، قراراً بالموافقة على القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم، التي تسري على الخبراء الذين يتولون أعمال الخبرة أمام الجهات القضائية، وفقاً لنظام الإثبات. وتناولت القواعد ترخيص الخبراء وتصنيفهم والشروط الواجب توافرها في الخبير، وتأهيل الخبراء، وبيانات الترخيص، كما تضمنت القواعد التزامات الخبير، وإجراءات التفتيش على أعمال الخبراء، بالإضافة إلى أحكام عامة تضبط مسار الخبرة كإحدى وسائل الإثبات.

*تدشين أول كتابة عدل نموذجية*

ودشن وزير العدل، كتابة العدل الأولى بالرياض كأول كتابة عدل نموذجية. وأعلن بدء تطبيق الهوية المعيارية الموحدة لكتابات العدل النموذجية، التي تهدف إلى تطوير وتحسين بيئة العمل، مما ينعكس على الأداء، والارتقاء بالخدمات المقدمة للمستفيدين.

*عقود الزواج إلكترونية بالكامل*

عملت الوزارة على إعادة هندسة إجراءات العقد الإلكتروني للزواج، لتصبح إلكترونية بالكامل، وتقدم إلى المستفيدين بجودة وأمان؛ الأمر الذي أحدث تحولاً إيجابيًا كبيرًا في تسجيل وقائع الزواج بالمملكة من خلال التكامل مع وزارة الداخلية، بما يخدم المستفيدين وييسر تعاملاتهم العدلية.

*إتاحة التحقق إلكترونيًا من صكوك حصر الورثة القديمة الصادرة من جميع المحاكم*

وأعلنت وزارة العدل خلال العام المنصرم اكتمال إطلاق خدمة التحقق من صكوك حصر الورثة القديمة عبر بوابة ناجز الإلكترونية**Najiz.sa** ، بعد نجاح المرحلة الأولى التي كانت تختص بالصكوك التابعة لمحكمة الأحوال الشخصية في الرياض.

*عقود إيجار السيارات سندات تنفيذية*

وبدأت محاكم التنفيذ خلال عام 2022 باستقبال عقود إيجار السيارات، باعتبارها سندات تنفيذية تسري عليها أحكام العقود الموثقة من حيث الإثبات والتنفيذ، من خلال الربط الإلكتروني مع وزارة النقل؛ إذ بات بإمكان المستفيد التقدم بطلبه لمحكمة التنفيذ مباشرة من خلال إجراءات إلكترونية بسيطة وواضحة.

*إصدار 5.2 مليون وكالة إلكترونية*

وأصدرت الوزارة عبر بوابة ناجز 5.2 مليون وكالة إلكترونية خلال العام الماضي.

كما أطلقت وزارة العدل خدمة «نسخ وكالة» عبر بوابة ناجز، والتي تمكّن المستفيد من إعادة إصدار وكالة سابقة بشكل إلكتروني من خلال النسخ لنفس البنود أو الأطراف، ضمن سعيها للتيسير على المستفيدين واختصار الوقت والجهد عليهم، في اختيار البنود وإضافة الوكلاء.

***950**ألف طلب تنفيذ*

واستقبلت محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة وبشكل إلكتروني كامل أكثر من 950 ألف طلب تنفيذ، وتم التعامل مع الطلبات إلكترونيًا بدءًا من التقدم بالطلب عبر بوابة ناجز حتى تنفيذه، دون الحاجة لاستخدام الورق أو زيارة المحاكم.

*حزمة من الخدمات الإلكترونية للإقرارات*

وأتاحت وزارة العدل حزمة من الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالإقرارات، عبر بوابة ناجز**Najiz.sa** ، مما يغني المستفيدين عن زيارة كتابات العدل، واختصار الوقت والجهد عليهم.

وأعلنت الوزارة إتاحة 3 خدمات إلكترونية جديدة للإقرارات تتمثل في الإقرار بدين، والإقرار بالتنازل عن دين، والإقرار بسداد دين.

*مركز التدريب العدلي يحتفي بـ533 خريجاً وخريجةً*

واحتفى مركزُ التدريب العدلي خلال العام المنصرم، بالخريجين والخريجات لعام 1443، البالغ عددهم 533 خريجاً منهم 320 من الرجال و213 من النساء.

*إتاحة الخدمات العدلية لحاملي الإقامة المميزة عبر «ناجز»*

وأتاحت وزارة العدل الخدمات العدلية على بوابة ناجز لحاملي الإقامة المميزة، وذلك بعد التنسيق مع مركز الإقامة المميزة، وتشمل الخدمات المنصوص عليها في نظام الإقامة المميزة توثيق امتلاك العقارات السكنية، وتوثيق حق الانتفاع بالعقارات في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

*افتتاح مركز «ناجز» في جدة والدمام*

وبدأ مركزا «ناجز» في جدة والدمام استقبال المستفيدين لينضما إلى فرع الرياض في تقديم الخدمات العدلية من خلال كفاءات متخصصة بخبرات شرعية وقانونية.

*تمكين المحامي والوكيل من تقديم طلب إعادة النظر في قضية مشطوبة*

وأطلقت وزارة العدل خدمة جديدة تسمح للمحامي والوكيل والممثل النظامي بتقديم طلب إعادة النظر في قضية مشطوبة عبر بوابة ناجز**najiz.sa** ، وبشكل إلكتروني كامل دون الحاجة لمراجعة المحكمة.

***700**محامية جديدة*

صدرت موافقة وزير العدل، على إصدار 700 رخصة محاماة جديدة للمحاميات، ليبلغ إجمالي عددهن 2100 محامية يعملن في مختلف مناطق المملكة.

*إقرار اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية*

وأقر وزير العدل اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية، التي تهدف إلى رفع تطوير مهنة المحاماة، ورفع كفاءة مزاوليها، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة.

*إنشاء وحدة لخدمة السجناء*

وأصدر وزير العدل، قراراً يقضي بإنشاء وحدة بمسمى «وحدة منظومة خدمات السجناء»، لتسهيل العمليات العدلية المرتبطة بالسجناء.

ويهدف قرار الوزير لإيجاد وحدة تنسيقية مركزية تتبع تنظيمياً لوكالة الوزارة للشؤون القضائية، لتقديم الخدمات العدلية المرتبطة بهم التي كان من ضمنها إعطاء قضايا السجناء الأولوية في سرعة الإنجاز فور إحالتها للمحكمة.

*إطلاق نظام الرحلات التعليمية التفاعلية بمنصة «تراضي»*

أطلقت منصة تراضي التابعة لمركز المصالحة بوزارة العدل نظام الرحلات التعليمية التفاعلية ضمن حملة «صلحك بتراضي»، وذلك بهدف توعية وتثقيف المستفيدين من خدمات مركز المصالحة ومنصة تراضي.

وتتيح الرحلة للمستفيدين محاكاة رحلة الطلب في منصة تراضي مروراً بجميع الإجراءات والخطوات اللازمة لمداولة عملية الصلح ابتداء من علاقة المستفيد بمنصة تراضي وتقديم الطلب إلى أن يتم الانتهاء من خدمة المستفيد بشكل نهائي.

*5ملايين مستفيد من خدمات التواصل*

وقدمت الوزارة خدمات التواصل مع المستفيد عبر وسائل عدة، منها حسابا «التواصل العدلي» و«تعريف» على منصة تويتر، إضافة إلى خدمات التواصل عبر الدردشة المباشرة على بوابة ناجز أو التواصل الهاتفي وكذلك عبر البريد.

وعززت الوزارة من خلال مبادرة نشر الثقافة العدلية «تعريف» وعي المستفيدين بالتشريعات والخدمات، إذ قدم حساب «تعريف» على منصة التواصل الاجتماعي «تويتر» أكثر من 300 منشور تعريفي وتوعوي حقق انتشار تجاوز الـ3.4 مليون مشاهدة.

# لا يجوز لقضاة الدائرة وموظفيها مقابلة أطراف الدعوى أو الاستماع لهم.. مصادر لـ «عكاظ»: 28تعديلاً في لائحة نظام المرافعات أمام المظالم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2122659

كشفت مصادر «عكاظ» صدور موافقة مجلس القضاء الإداري على تعديل اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات أمام ديوان المظالم، وإلغاء كل ما يتعارض معه من أحكام. وأصدرت الأمانة العامة لمجلس القضاء الإداري تعميماً إلى رؤساء المحاكم الإدارية يتضمن كافة التعديلات.

وأبلغت مصادر «عكاظ»، أن التعديلات شملت نحو 28 مادة ونصاً قانونياً ما بين تعديل وإلغاء واستحداث مواد، وعد قانونيون التعديلات خطوة من شأنها الإسهام في تحسين وتطوير بيئة العمل.

وشملت التعديلات المادة (1 / 3): يجوز أن تتم الإجراءات المنصوص عليها في النظام واللائحة إلكترونياً، ويكتفى عن التوقيع بوسائل التحقق والاعتماد على أن يتم ذلك خلال الأنظمة الإلكترونية المعتمدة، وكذلك تعديل المادة (3 / 1): تبلغ الجهات الإدارية بوساطة الوزراء المختصين أو رؤساء الأجهزة الحكومية المستقلة أو من ينوب عنهم، وتعديل المادة (3 / 2): يجوز أن يبلغ الموظف في الدعوى التأديبية بوساطة جهة عمله.

ومن الإضافات في المادة (3 / 3): يعد التبليغ إلى الهاتف المحمول الموثق أو البريد الإلكتروني الموثق صحيحاً ومرتباً

لآثاره ما لم يخطر صاحب الشأن ديوان المظالم بتغييره وفق النموذج المعتمد أو من خلال الأنظمة الإلكترونية المعتمدة في الديوان لذلك. ويكتفى بالنسبة للجهة الإدارية باعتماد التغيير وفقاً لطريقة اعتماد العنوان. إضافة المادة (3 / 4): يكون توثيق الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني للجهة الإدارية باعتماده من الوزير المختص أو رئيس الجهاز الحكومي المستقل أو من ينوب عنه، وفي المادة (3 / 5): فيما عدا الجهات الإدارية، ويكون كل من الهاتف المحمول والبريد الالكتروني موثقاً إذا كان مثبتاً من صاحبه في صحيفة الدعوى أو الطلب لتلقي التبليغات بوساطته، مسجلاً بحساب المراد تبليغه لدى مركز المعلومات الوطني، أو الأنظمة الإلكترونية المعتمدة، مثبتاً في عقد بين طرفي الدعوى إذا تضمن تلقي التبليغات عليه، بالنسبة للمنازعات الناشئة عن ذلك العقد.

ومن الإضافات أيضاً المادة (3 / 6): يعد التبليغ بالوسائل الإلكترونية متسلماً ما لم يرد إشعار بعدم إمكانية التسليم، أو يثبت المبلغ من الجهة المختصة تسلمه، وفي المادة (4 / 1): يجب أن يستوفي التبليغ بالوسائل الإلكترونية - بالإضافة إلى بيانات التبليغ الإلكتروني المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية - البيانات الآتية: اسم المدعي أو صاحب الطلب، موضوع التبليغ، اسم المحكمة ومقرها والدائرة ووقت وتاريخ الجلسة.

وشملت أيضاً إضافة المادة (4 / 2): يشتمل التبليغ بالوسائل الإلكترونية - بحسب الأحوال - على نسخة أو رابط إلكتروني لصحيفة الدعوى أو الطلب، كما تعديل المادة (5 / 3): يجب أن تتضمن صحيفة الدعوى البيانات الآتية: جنسية المدعي وبيانات هويته أو ما يقوم مقامها بالنسبة للشخص ذي الصفة الاعتبارية الخاصة، وجنسية من يمثله، وبيانات هويته وتمثيله، رقم الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني، للمدعي ومن يمثله.

ومن التعديلات أيضا المادة (5 / 4): يجب أن يرافق صحيفة الدعوى صورة مما يقوم مقام الهوية بالنسبة للشخص ذي الصفة الاعتبارية الخاصة، صورة من مستند إثبات صفة من يمثل المدعي وترجمة معتمدة للمستندات المحررة بغير اللغة العربية، وكذلك تعديل المادة (5 / 6): في تطبيق الفقرة (2) من هذه المادة يكتفى بالآتي:

تاريخ التظلم، والجهة المتظلم إليها، ونتيجته في الدعاوى المنصوص عليها في المادة (13 / أ) من نظام ديوان المظالم، وفي دعاوى الإلغاء: رقم القرار المطلوب إلغاؤه وتاريخه - إن وجد - والجهة التي أصدرته وتاريخ العلم به، وكذلك تاريخ التظلم ونتيجته في الدعاوى التي يجب التظلم قبل رفعها، كما تمت إضافة المادة (6 / 4): يجوز - بقرار من رئيس مجلس القضاء الإداري - أن يتولى مركز موحد أياً من مهمات إدارة الدعاوى بالمحاكم.

مع تعديل المادة (9 / 1): يحال الطلب العاجل فور قيده إلى الدائرة، وتعديل المادة (2 / 10): لا يجوز لقضاة الدائرة وموظفيها مقابلة أطراف الدعوى أو الاستماع لهم أو التواصل معهم إلا في سبيل نظر الدعوى، وتعديل المادة (11 / 1): يجب على الدائرة أن تتحقق قبل الجلسة الأولى من المسائل الأولية المتعلقة بالاختصاص وشروط قبول الدعوى، والمادة (11 / 2): تعقد الجلسات وفق جدول يضعه رئيس المحكمة. كما شملت التعديلات المادة (11 / 3): تحدد كل دائرة جلستين على الأكثر في الأسبوع لنظر الدعاوى المحالة إليها على ألا يقل عدد الدعاوى المنظورة فيهما عن 50 دعوى أو ربع الدعاوى المنظورة لدى الدائرة أيهما أقل. وتعديل المادة (11 / 4): فيما عدا عقد الجلسات، يجوز في حال التقاضي الإلكتروني أن يجري - في أي وقت - تحضير الدعوى وتبادل المذكرات والترافع الكتابي وتوجيه ما تراه الدائرة من طلبات واستفسارات لأطراف الدعوى أو غيرهم من ذوي الشأن وتقديم إجاباتهم من خلال الأنظمة الإلكترونية المعتمدة.

**الامتناع عن التوقيع**

شملت التعديلات المادة (18 / 2): إذا امتنع أحد الحاضرين عن توقيع محضر الجلسة فيثبت ذلك في المحضر، وتعديل المادة (28 / 4): ذوو الشأن: أطراف الدعوى والمدخلون فيها، ومن أوجب النظام إبلاغهم بالدعوى من الجهات الإدارية، وإضافة المادة (33 / 2): تكون المهلة المحددة للاعتراض على الأحكام الصادرة في الطلبات العاجلة 10 أيام، مع تعديل المادة (35 / 2): تودع صحائف الاعتراض والطلبات بجميع أنواعها لدى إدارة الدعاوى في المحكمة المختصة بحضور المعترض أو مقدم الطلب أو من يمثلهما. والمادة (35 / 5): يجب أن يبين في نسخة الحكم الصادر في الاعتراض - بالإضافة إلى البيانات الأساسية المذكورة في المادة (27) - الآتي: الطلبات التي صدر فيها الحكم المعترض عليه مع بيان منطوقه وخلاصة أسبابه، وملخص للاعتراض يشتمل على حاصل أسبابه وطلبات المعترض، الرد على ما تضمنه طلب الاعتراض من دفوع أو أوجه دفاع جوهرية، إذا لم يكن الحكم المعترض عليه قد تضمن الرد عليها.

**إعادة القضية للمحكمة**

حذفت التعديلات المادة (37 / 1): وإعادة تسلسل المادة (37 / 2) تبعاً لذلك، وتعديل المادة (39 / 1): يجب على المحكمة إذا ألغت الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى، أو بعدم جواز نظرها، أو بعدم سماعها، أو بعدم قبولها، أو بقبول دفع فرعي ترتب عليه منع السير فيها، أو بأي قضاء لا يستنفد الولاية بنظر موضوع الدعوى، أن تعيد القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم إلا إذا رأت أن الدعوى تهيأت للفصل فيها، أو قدرت أن ظروفها تستلزم الفصل فيها على وجه السرعة، أو كان موضوعها مما استقر بشأنه أحكام المحكمة الإدارية العليا فتفصل فيها دون إعادة، وتعديل المادة (39 / 2): يجب على المحكمة الإدارية التي أعيدت إليها القضية وفقاً لهذه المادة ولائحتها أن تتبع حكم محكمة الاستئناف

الإدارية فيما انتهى إليه، وتعديل المادة (39 / 3): في غير الأحوال المذكورة في هذه المادة ولائحتها لا تعاد القضية إلى المحكمة الإدارية.

# السجن 15 سنة والتشهير عقوبة تواجه مواطن هرب مخالفين لنظام الحدود

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2123150

قبضت شعبة التحريات والبحث الجنائي بمحافظة الدائر في منطقة جازان على مواطن لنقله في مركبته (22) مخالفًا لنظام أمن الحدود من الجنسية الإثيوبية، وجرى إيقافهم واتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم، وإحالتهم إلى جهة الاختصاص، ومن ثم نقلهم إلى النيابة العامة.

وأكد المتحدث باسم شرطة منطقة جازان أن كل من يسهل دخول مخالفي نظام أمن الحدود للمملكة أو نقلهم داخلها أو يوفر لهم المأوى أو يقدم لهم أي مساعدة أو خدمة بأي شكل من الأشكال، سيعرض نفسه لعقوبات تصل إلى السجن مدة (15) سنة، وغرامة مالية تصل إلى مليون ريال، ومصادرة وسيلة النقل والسكن المستخدم للإيواء، إضافة إلى التشهير به.

وأوضح أن هذه الجريمة تعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، والمخلّة بالشرف والأمانة، حاثاً الجميع على الإبلاغ عن مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة.

وقبضت شعبة التحريات والبحث الجنائي بمحافظة الدائر في منطقة جازان على مواطن لنقله في مركبته (22) مخالفًا لنظام أمن الحدود من الجنسية الإثيوبية، وجرى إيقافهم واتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم، وإحالتهم إلى جهة الاختصاص، ومن نقلهم إلى النيابة العامة.

وأكد المتحدث باسم شرطة منطقة جازان أن كل من يسهل دخول مخالفي نظام أمن الحدود للمملكة أو نقلهم داخلها أو يوفر لهم المأوى أو يقدم لهم أي مساعدة أو خدمة بأي شكل من الأشكال، سيعرض نفسه لعقوبات تصل إلى السجن مدة (15) سنة، وغرامة مالية تصل إلى مليون ريال، ومصادرة وسيلة النقل والسكن المستخدم للإيواء، إضافة إلى التشهير به.

وأوضح أن هذه الجريمة تعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، والمخلّة بالشرف والأمانة، حاثاً الجميع على الإبلاغ عن مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية، و(999)، و(996) في بقية مناطق المملكة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# 7اتفاقيات حكومية لتوطين المنتجات الطبية باستثمارات 145 مليون ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.aleqt.com/2022/12/29/article_2461581.html

» "»الاقتصادية» من الرياض

وقعت هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، أمس، سبع اتفاقيات لتوطين الصناعة ونقل المعرفة، تمثلت في أربع اتفاقيات مع شركة تبوك للصناعات الدوائية وثلاث اتفاقيات مع الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية استهدفت عددا من المنتجات الدوائية مثل المثبط المباشر للثرومبين، والمضادات الحيوية، وعلاج التقلص العضلي، ومضادات تخثر الدم، ومثبطات المناعة وغيرها، وذلك برعاية بندر بن إبراهيم الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية رئيس مجلس إدارة الهيئة.

وأوضحت الهيئة أنها ستقدم لهذه المنتجات حوافز معينة عند توطينها مثل الإدراج في القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية.

وبين عبدالرحمن بن عبدالله السماري الرئيس التنفيذي للهيئة، أن الاتفاقيات تأتي تأكيدا للشراكة المستدامة بين القطاعين الحكومي والخاص في تنمية المحتوى المحلي، حيث سيضيف توطين هذه المنتجات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 500 مليون ريال بشكل تراكمي خلال الأعوام العشرة المقبلة وباستثمارات مباشرة تصل إلى 145 مليون ريال تستهدف تغطية 111 مليون ريال من الطلب الحكومي بشكل سنوي، تعزز من تقوية سلاسل الإمداد المحلية، والاستجابة للطلب الحكومي بسرعة وجودة عاليتين، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأفاد السماري بأن الهيئة عملت بشكل مستمر مع الجهات ذات العلاقة بهدف تحديد المنتجات المستهدفة التي تسهم في تعزيز الأمن الدوائي والصحي الوطني، وتحسين الميزان التجاري من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات السعودية، ونقل تقنيات جديدة للمملكة، مؤكدا التزام الهيئة بإضافة المنتج الموطن في القائمة الإلزامية في حال بدء الإنتاج محليا، وذلك بعد استكمال المستثمر جميع المتطلبات الفنية ومتطلبات تسجيل الأدوية في المملكة.

من جانبه، ثمن خالد بن صالح الخطاف الرئيس التنفيذي لشركة سيماكو الدوائية، الدور الذي تقوم به الهيئة لدعم مثل هذه الاتفاقيات كونها ثمرة رؤى طموحة للطرفين تتوافق مع رؤية المملكة 2030 وتطلعاتها لتوطين الصناعات المحلية وتمكين صناعة الدواء والمستلزمات الطبية لتلبي حاجة السوق المحلية.

وأوضح محمد عبدالله الحقباني الرئيس التنفيذي لشركة تبوك للصناعات الدوائية، أن الشركة حرصت على توقيع مثل هذه الاتفاقيات النوعية للإسهام في رفع مستوى الناتج المحلي والوصول إلى الأمن الدوائي الذي تطمح له رؤية المملكة 2030.

وأعلنت الهيئة في وقت سابق عن فرص توطين صناعة المنتجات الدوائية عبر موقعها الإلكتروني، وتأتي هذه الاتفاقيات كنتيجة لاستجابة القطاع الخاص مع إعلان الهيئة، كما تعد استمرارا لعدد من الاتفاقيات التي عملت عليها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية لتفعيل أسلوب التعاقد على توطين الصناعة ونقل المعرفة حيث يسهم هذا الأسلوب المستحدث في تحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات والقطاعات ذات الأولوية.

# الملكية الفكرية: تسجيل 24.4 ألف علامة تجارية في 2022

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 02 جماد ثاني 1444هـ - 26 ديسمبر 2022م
https://www.aleqt.com/2022/12/25/article_2458781.html

"»أمل الحمدي من جدة
بلغ عدد العلامات التجارية المسجلة في الهيئة السعودية للملكية الفكرية خلال العام الجاري 24449 علامة.
وقالت الهيئة لـ"الاقتصادية" إن عدد الطلبات المقدمة في 2022 بلغت 37064 طلب تسجيل.
واوضحت الهيئة، أن أغلب العلامات التجارية التي تم إيداعها في 2022 كانت من نصيب خدمة توفير الأطعمة والمشروبات وخدمات الإيواء المؤقت.
وذكرت الهيئة أن مدة حماية العلامة التجارية عشر سنوات قابلة للتجديد، مؤكدة على أنها لن تتهاون في محاسبة المخالفين للأنظمة واللوائح في جميع المجالات التي تقوم الهيئة برعاية حقوقها، ولن تتغاضى عن تلك التجاوزات والمخالفات.
وأهابت بالمواطنين والمقيمين في دعم جهود احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال التواصل مع قنوات الهيئة الرسمية.

# التمكين الاقتصادي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.alriyadh.com/1990432

## نوال الجبر

المشاركة الاقتصادية الهادفة للمرأة تساهم في تحقيق أكبر قدر من توازنات الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم، وعندما يتم تمكين المرأة اقتصادياً فإنها تستثمر جهودها في كل ما يحفز النمو الاقتصادي ويخلق مجتمعات أكثر استقراراً، وإذا شاركت المرأة بشكل فاعل فذلك يعتبر من أهم المكونات الأساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين، ويساهم في تمكين المرأة على نطاق أوسع من حيث سد الفجوات على جميع المستويات، لأن المساواة بين الجنسين تعتبر "اقتصاديات ذكية"، وتظل الإمكانات غير المستغلة للمرأة فرصاً ضائعة لكل ما يحول دون الوصول إلى مرحلة صنع القرار الاقتصادي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
التمكين بذاته ألغى كل الممارسات القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي "الجندر"، والتمييز على أساس الإعاقة، من خلال الحاجة إلى موافقات أسرية، وإضافة تفاصيل أخرى تحول دون مشاركتها في بعض المهن، وتفتح المجال لتعطيل مشاركتها بحواجز شتى، لذلك يتطلب هذا الإجراء معالجة هذه الحواجز بطرق شاملة واقتلاع المعوّقات من جذورها.
تمثل رائدات الأعمال قوة سوقية متنامية، وتعمل كمصدر حيوي للابتكار، وخلق فرص كبرى للعمل، وتساهم في تدفق النمو الاقتصادي، فمشاركة المرأة السعودية في الأعمال التجارية تجعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً، ويشير ذلك ما ورد من الهيئة العامة للإحصاء إلى تقدم المرأة السعودية في هذا المجال، وارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديات بنسبة 37 %، والتي تأتي للمرة الأولى في تاريخ المملكة.

إحصاءات سوق العمل للربع الثالث 2022 أوضحت أن هناك ارتفاعاً بمعدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات، حيث إنه في الربع الثالث من العام 2022 ارتفع معدل البطالة بين السعوديات إلى 20.5 %، بزيادة مقدارها 1.2 نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع السابق، فيما انخفض بمقدار 1.4 نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي، وفي المقابل سجل معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات نمواً تجاوز معدل المشتغلين إلى السكان، حيث ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات بمقدار 1.4 نقطة مئوية ليصل إلى 37 %، في حين ارتفع معدل المشتغلات السعوديات إلى السكان بمقدار 0.7 نقطة مئوية وبلغ 29.4%.

# قضية الإدمان الإلكتروني.. تحتاج إلى حلول

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م
https://www.al-madina.com/article/821245

## د. عبدالله صادق دحلان

أزمة حقيقية تعيشها معظم الأسر في بيوتها، حيث أصبحت أزمة الإدمان الإلكتروني عامة؛ عند الأغنياء والفقراء، والأطفال والمراهقين والكبار في السن من الجنسين، إدمان ليس ككل أنواع الإدمان الأخرى، فجميع أنواع الإدمان على المخدرات والمشروبات الكحولية تعتبر مخالفة للشريعة والقيم والقوانين، يُحاسب عليها المدمنون، ويُطبَّق عليهم عقوبات صارمة، ويمكن علاجه من خلال مستشفيات ومراكز متخصصة.

أما الإدمان الجديد، والذي تتسابق الدول المتقدمة على تطوير آلياته والتوسع في انتشاره، هو الإدمان الإلكتروني الذي أصبح قضية تُدمِّر المبادئ والقيم، والفكر والصحة، ويُسبِّب الانحراف المُبكِّر لو أُسئ استخدامه.

وحسب بعض الإحصائيات لعيّنةِ بحث عن أثر الإدمان الإلكتروني على المراهقين، أثبتت الدراسة أن نسبة 80% من العيّنة تُعاني من حالات اكتئاب وتوحُّد وانغلاق، وعدم انسجام داخل الأسرة والمجتمع.

إن آثار الإدمان الإلكتروني متعددة، سواء على المجتمع أو الفرد، فتؤدي إلى الانحراف الأخلاقي والتوجُّه إلى العلاقات غير الشرعية، والعزلة الاجتماعية، والإرهاق الجسدي والنفسي، وضعف القدرات العقلية لدى الأطفال، والضعف العام في النظر، وضعف في الشخصية بسبب غياب الهوية وعدم الانتماء المجتمعي بسبب الانفتاح الكبير على الثقافات الأخرى، والحقيقة أن هذا الإدمان لا تستطيع الدول مكافحته ومعالجته، لأن التطور السريع في مجال وسائل التواصل الإلكتروني سهّل عملية الإدمان، حتى أصبحت الأسرة التي كانت تقضي بعض الوقت للحوار العائلي المباشر لم يعد لها الوقت للحوار، لانشغال كل فرد بالأجهزة الإلكترونية، وأغلق بعض الأبناء والبنات غرفهم للتواصل الإلكتروني ليلاً ونهاراً، وتحوّلت مكاتب العمل الرسمي وفصول الدراسة إلى متابعة وسائل التواصل الاجتماعي، حتى في حفلات الأفراح، وصواوين العزاء، والمساجد وغيرها، نعم أصبحت قضية لا يمكن معالجتها إلا من البيت، ومن أولياء الأمور أولاً، وطرق تنظيم استخدام وسائل التواصل الإلكتروني في يد أولياء الأمور، وذلك بتحديد إرسال الإنترنت داخل البيت بساعاتٍ محددة، ووضع ضوابط للأطفال على استخدام الانترنت، وهناك برامج متقدمة تُمكّن أولياء الأمور من متابعة المواقع والرسائل التي يطّلع عليها الأطفال، وبرامج تمنع استخدام الأفلام والكاميرات في التواصل.

إن بداية الإدمان تبدأ من الطفولة، ومن سن سنتين، وإن لم نكن قدوة لأبنائنا في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فلن يقتدي بنا أبناؤنا وستتفاقم المشكلة.

# كاريكاتير

| | |
|---|---|
| | الرياض www.Alriyadh.com<br>المصدر: جريدة الرياض الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م<br>https://www.alriyadh.com/1990518 |
| | الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com<br>المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 09 جماد ثاني 1444هـ - 02 يناير 2023م<br>https://www.aleqt.com/2023/01/02/article_2463226.html |